١٠ من الإنذار . . إلى الحصار

فى برقية وزارة الخارجية البريطانية إلى السير مايلز لامبسون السفير البريطانى

قالت الوزارة :

هذه الأزمة تافهة .

تشير بذلك إلى مسألة قطع أو وقف العلاقات مع حكومة فيشى .

وعندما كتب السير موريس بيترسون الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية إلى أنتونى إيدن يقول :

أسلوب السير مايلز لامبسون . . خطأ .

أشر إيدن على المذكرة قائلاً :

« إن السير مايلز لامبسون التزم فى حديثه مع أحمد حسنين بضرورة تطهير القصر من العناصر غير المرغوب فيها . . ويجب أن نسانده فى ذلك . . !

* * *

وأنتونى إيدن يكتب لسفيره قائلاً :

« إن وزير الخارجية - صليب سامى - ليس بذى قيمة على الإطلاق . . !

والحكومة البريطانية ترى أن سرى أخطأ من الناحية القانونية . . أو الدستورية فى عدم استشارة الملك مقدماً . .

وبرغم هذا كله فإن التحدى الجديد يدخل مرحلة الصراع .

ولم يكن رأى الحكومة البريطانية فى وزارة حسين سرى طيباً بحال . .

● إن سكريفنر مدير القسم المصرى فى وزارة الخارجية البريطانية يكتب يوم ٢٢ يناير إلى وزير الخارجية قائلاً :

– لست مقتنعاً بأن ذهاب وزير الخارجية يجب أن يثير أزمة . . إن محك الموضوع هو سلامة قاعدتنا فى مصر .

● ويكتب سكريفنر قائلا :

– إن سرى باشا يلجأ للاختباء وراء وزارته إذا اضطر لاتخاذ قرار صعب . . وهو نفسه لا يريد اتخاذ قرار .

● ويكتب سكريفنر

« إن سرى باشا يلجأ دائماً إلى القصر .

والتقييم الدورى فى وزارة الخارجية البريطانية لأعمال وزارة سرى يشير إلى أنها فشلت فى حل مشاكل التموين ، وأجلت الانتخابات البلدية ، وأنها فى طريقها إلى تأجيل الانتخابات النيابية . . وأن سرى باشا فى موقف الضعيف العاجز ، وأنه يدلى أمام البرلمان بمعلومات متضاربة بالنسبة للمشروع المقدم من الحكومة ، والخاص بتحديد المساحات التى تزرع قطناً » .

ولكن حسين سرى فى هذه الفترة يصبح طرفاً مع السفير البريطانى ضد فاروق . . إنه يعتمد نهائيًّا على تأييد السفارة . . كما تثبت وتؤكد البرقيات . . والوثائق . .

ويصبح السفير البريطانى ملتزماً بالدفاع عن الجثة . . أى وزارة حسين سرى باشا ولكن سرى باشا يصمم على الاستقالة . .

* * *

فى مذكرات السير مايلز لامبسون بتاريخ أول فبراير . . وكان فى كوم أوشيم كتب يقول :

« قابلت سرى باشا فى منزله فى التاسعة والربع مساء . لقد ترك سرى باشا مأدبة عشاء ليجتمع بى . . وقال :

– ظننت أنى نجحت فى التغلب على الأزمة . . فقد رحب الملك باقتراحى بالنسبة لوزير الخارجية . . كما أنكم وافقتم على أن أتولى – بالنيابة عنكم – طرد غير المرغوب فيهم من رجال القصر . . عبد الوهاب طلعت . . والإيطاليين فى الموعد المحدد . . أى فى ١٥ فبراير بعد عيد ميلاد الملك بأيام .

ولكن فى الصباح التالى قامت مظاهرات طلبة الأزهر والمسئول عنها هو الشيخ المراغى –

يقصد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر – الذى يتحرك بتنسيق مع على ماهر وغيره من العناصر الشريرة .

وقد أبلغت المراغى أننا لن نفعل شيئاً ضد الأزهر إذا اقتصر على النشاط الدينى . . أما إذا تجاوزه إلى النشاط السياسى والإشاعات والأقوال الضارة فإنى لن أتردد فى الاستعانة بالبوليس ليتصرف ويتخذ الإجراءات المناسبة .

وطلبت من المراغى التدخل لمنع هذه المظاهرات فوافق .

لكن العناصر الشريرة نقلت نشاطها إلى جامعة القاهرة فكانت هناك مظاهرات وشعارات معادية للإنجليز .

وعندما علمت هذا كله اتصلت بحسنين وأبلغته أنى مستعد لقمع هذه المظاهرات بشرط أن أتلقى تأكيداً بأن الملك يساندنى .

وأمهلت حسنين . . فاتصل بى – بعد الظهر – ليبلغنى أنه ليس للقصر شأن بذلك . وأنى – أى سرى – حر فى أن أفعل ما أراه .

. . وهذه الكلمات تعتبر إشارة واضحة إلى أن الملك لم يعد يساندنى ويؤيدنى . وعلى ذلك اجتمعت بالدكتور أحمد ماهر رئيس حزب السعديين ومحمد حسين هيكل زعيم الأحرار الدستوريين . . وهما الحزبان المشتركان فى الوزارة وأبلغتهما أنه لا مخرج أمامى . . إلا الاستقالة .

وقد طلبا إلىّ الاستمرار فى الحكم أسبوعين . . وفى الوقت نفسه لم يتمكنا من أن يضمنا لى تأييد أتباعهما فى البرلمان .

قلت لهما :

– هذا سيؤدى بوضوح إلى جرجرتنا . . فى الوحل . . ولا أرضى بذلك لنفسى . . أو لهما .

وباتفاق معهما أبلغت حسنين ظهر اليوم – الأحد أول فبراير – أنى سأستقيل . لأن الملك سحب تأييده لى .

وأضاف سرى وهو يتحدث للسفير البريطانى :

– إن قرارى نهائى . وأرجوك ألا تحاول إقناعى بالعدول عنه .

أجاب السفير :

– لا فائدة من ذلك .

واستمر لامبسون يكتب فى مذكراته قائلاً :

– أبديت لسرى باشا أسى الصادق . وسألته عمن تقترحه خليفة لك . . فلا يوجد رئيس وزراء يستقيل إلا وفى ذهنه من يخلفه .

فاقترح سرى ٣ أسماء :

بهى الدين بركات .

محمد حسين هيكل .

أحمد ماهر .

ضحكت وقلت :

– لا أظنك جاداً .

بركات لن يكون .

وهنا لابد أن نذكر أن بهى الدين بركات كان معارضاً لمعاهدة ١٩٣٦ .

وهيكل ليس شخصية .

وأحمد ماهر خارج الحلبة فقد أصيب بأزمة قلبية خفيفة .

سألته :

– ما هو تفكيرك الحقيقى ؟

أجاب سرى بلا تردد :

– أرسل فى طلب الوفد .

قلت له :

– هذه فرصة للعقول الكبيرة لتفكر تفكيراً متشابهاً . . فإنى قبل أن أحضر إليك وصلت إلى نفس النتيجة . . وهذا الاقتراح يزداد قوة فى نفسى مادمت تؤيده .

وبناء على طلبى وضعنا جدولاً مشتركاً .

قال سرى إنه سيؤجل اجتماعه بالملك حتى ظهر الثلاثاء ٣ فبراير .

قلت له :

– سأقابل الملك قبل اجتماعه بك .

ولكنه رجانى ألا أفعل،لأن ذلك سيسبب له حرجاً .

واقترح رئيس الوزراء أن أقابل الملك فى الواحدة بعد الظهر . أى بعد ساعة من استقالته .

وقال لى سرى باشا :

– إن الملك فى أول الأمر . . وبعد أن وافق على عدم استقالة صليب سامى بك قال له . . أى لصليب سامى :

– إن السير مايلز لامبسون ربح الجولة الأولى ، ولكنى سأقتله فى الجولة الثانية . . كش !

إشارة إلى أن الملك والسفير يلعبان الشطرنج . . وهى اللعبة التى تنتهى بقتل الملك .

وافترقنا . . بعد أن أكدت لحسين سرى مرة أخرى . . صداقتى وإعجابى ! .

* * *

وحتى نعرف الفرق بين مذكرات السفير . . والوثائق المحفوظة فى لندن لابد من نشر نص البرقية التى بعث بها السفير فى نفس اليوم – أول فبراير – عن نتائج اجتماعه برئيس الوزراء حسين سرى .

. . المذكرات فيها إسهاب . . والوثائق مركزة لأنها ترسل كبرقيات .

وفى المذكرات حوار بين السفير والمسئول المصرى واستطلاع للرأى . . وبلا مناقشة .

ولكن مضمون المذكرات والوثائق واحد .

. . كيف يستقيل رئيس وزراء مصر . . بالاتفاق مع السفير . . وكيف يفرض على الملك . . وعلى مصر . . رئيس وزراء مصرى . . بالاتفاق – أيضاً – مع السفير ! !

* * *

برقية رقم ٤٤٣

بتاريخ أول فبراير عام ١٩٤٢ .

من السير مايلز لامبسون .

إلى وزارة الخارجية .

عاجل جداً .

١ – اجتمعت برئيس الوزراء الذى أكد كل ما قاله لمستر شون وأوضح أنه مصمم على الاستقالة .

وطبقاً لما قاله ، فإن لديه كل مبرر للاستقالة بسبب الخداع الثابت بالأدلة من جانب الملك فاروق منذ آخر مرة لقيت فيها حسين سرى . وبسبب مؤامرات مجموعة على ماهر التى رفض الملك أن يكبح جماحها .

٢ – بعد أن أعربت عن أسفى سألت رئيس الوزراء عن أفكاره فيما يتعلق بخليفته واستبعدت أسماء سبق ذكرها أمام مستر شون « بركات ، وأحمد ماهر ، وهيكل » باعتبارها شخصيات غير مناسبة لسبب أو لآخر .

سألته :

– ماذا تعتقد حقاً ؟

أجاب على الفور :

- أرغموا الملك فاروق على أن يستدعى الوفد .

أبلغت فخامته أن هذا بالضبط هو ما وصلنا إليه .

٣ – وبناء على ذلك اتفقنا على أن أصر - بعد تقديمه الاستقالة بنصف ساعة – على الاجتماع بالملك فاروق كى أبلغه أن يستدعى النحاس فوراً .

وقلت لفخامته :

– إذا رفض الملك فاروق فمن المؤكد أن يؤدى ذلك إلى أوخم العواقب .

قال رئيس الوزراء إنه يعلم ذلك . ولكن هذه هى الطريقة الوحيدة لإنقاذ الموقف . وهى فى نفس الوقت الأمل الوحيد . ليحتفظ الملك فاروق بعرشه .

٤ – أن يقدم رئيس الوزراء استقالته قبل ظهر يوم الثلاثاء . . بناء على طلبى .

* * *

ولكن فى الصباح التالى ٢ فبراير . يتصل سرى بالسفير فى الصباح المبكر وهو يتناول طعام إفطاره . . ليقول له إنه أصبح مكتوف الأيدى . . وأنه يجب أن يقدم استقالته فى الثانية عشرة والنصف من بعد ظهر اليوم نفسه – ٢ فبراير – .

ويتصل السفير بحسنين باشا رئيس الديوان الملكى ليطلب موعداً من الملك فى الواحدة بعد الظهر . . أى بعد نصف ساعة من مقابلة رئيس الوزراء للملك . . فإن السفير يفرض «مدة» لقاء الملك برئيس وزرائه . . ويفرض أيضاً «موعد» مقابلته للملك !

ويجادل حسنين . .

ولكن السفير يتحدث إليه بخشونة .

. . وبعد قليل يتصل حسنين بالسفير ليحتج على الأسلوب ، والطريقة التى يفرض بها السفير نفسه على الملك .

ولكن مايلز لامبسون لا يعبأ بالاحتجاج ويقول لرئيس ديوان فاروق :

– إذا لم أسمع منك مرة أخرى . . فسأكون فى القصر عندما تدق الساعة . . دقة واحدة ! !

إن الأزمات الداخلية العنيفة هى التى أدت بسرى إلى التعجيل بتقديم استقالته . .

خرج الطلبة فى القاهرة والزقازيق يهتفون :

عاش روميل . . وإلى الأمام يارومیل . . و . . أقبل يارومیل . . و . . حذاء فاروق فوق رأسك ياجورج . . ملك بريطانيا .

ولا أحد يعرف من الذى حرك المظاهرات . . هل هو الملك . . هل هم الإنجليز . . هل هو الوفد .

والسفير لا يهتم إلا بأن هناك مظاهرات . . وأن المواقف تتطور بسرعة .

ويبدأ الناس تخزين الطعام .

وتحدث أزمة خبز ، ويهجم الناس على المخابز ، ويتخاطفون الأرغفة من حامليها فى شوارع القاهرة !

ويحطم المتظاهرون صور ملك بريطانيا ويدوسونها بالأقدام !

* * *

● برقية رقم ٤٤٨ فى ٢ فبراير :

أبلغنى حسين سرى رئيس الوزراء أنه سيقدم استقالته إلى الملك فاروق فى الثانية عشرة والنصف بعد ظهر اليوم وقد طلبت إلى حسين أن يرتب لى موعداً مع الملك فى الواحدة .

اعترض حسين لأن اجتماعى بالملك سيثير الرأى العام باعتباره تدخلاً بريطانياً فى شئون مصر .

وقال إن هناك محاولات لتشكيل حكومة وطنية .

ولما كان هناك خطر أن نواجه بتشكيل حكومة يرأسها أحد رجال على ماهر – وقد استشار الشوربجى فعلاً الأحرار الدستوريين فى مدى استعدادهم للاشتراك فى مثل هذه الحكومة – فقد أصررت على الاجتماع بالملك .

وقد نوقش الموقف كله فى اجتماع رأسه وزير الدولة البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط وقائد القوات البريطانية . . وأنا .

وأوضح الاجتماع أن توقيت وترتيب الأزمة الحالية جرى بواسطة عناصر معادية لبريطانيا لتستغل متاعبنا الحالية فى الشرق الأقصى وفى ليبيا . وإذا لم نظهر حزماً فإن البلاد ستبقى تحت تأثير هذه العناصر .

وإذا أرغمنا الملك (فاروق) على استدعاء النحاس فمن الصعب على جلالته أن يرفض أو يفرض حكومة أقلية جديدة ضدنا وضد الحزب الشعبى « الوفد » :

وتم الاتفاق على أن أقابل الملك (فاروق) فى الواحدة بعد الظهر وأبلغه ما يلى :

١ – يجب أن نحصل على حكومة مخلصة للمعاهدة تطبق روحها ونصها وبالذات المادة الخامسة .

٢ – يجب أن تكون هذه الحكومة قوية تستطيع أن تحكم ويكون لها تأييد شعبى كاف .

٣ – هذا يعنى أن يستدعى النحاس باشا باعتباره زعيماً لحزب الأغلبية ويستشيره فى أن يشكل الحكومة الجديدة .

٤ – سأطلب أن يتم ذلك ظهر غد .

٥ – سأعتبر جلالته مسئولاً عن أى اضطرابات تحدث .

هذه هى أقوال حسين سرى أمام السفير البريطانى . .

ماذا عن أقوال حسين سرى أمام القضاء . . وهى التى أدلى بها فى قضية أمين عثمان بعد أن أدى اليمين القانونية .

* * *

إننا قبل أن نمضى فى رواية الأحداث . . لابد أن نعرض لأقوال سرى حتى تتضح الفروق الضخمة فى الأقوال . . والأفعال . .

ولقد كانت قضية اغتيال أمين عثمان نوعاً من المحاكمة لكل زعماء مصر . . كانوا هم تقريباً – المتهمين الحقيقيين . ولكنهم لا يقفون فى قفص الاتهام .

ولم تكن تهمتهم – مثل المتهمين الحقيقيين – اغتيال أمين عثمان . . بل كانت تهمتهم الاشتراك فى اغتيال التاريخ السياسى المصرى !

وكان حسين سرى متهماً أساسياً . . أو فاعلاً أصلياً إذا أخذنا بالتعبيرات القانونية .

سئل حسين سرى عن المظاهرات فقال :

– من حسن السياسة أن يترك الحاكم العسكرى فى بعض الأحيان صمامات الأمن مفتوحة . . وإذا تأكد المسئول أن قيام بعض المظاهرات ، ليست مهمة من الوجهة السياسية ، فإنه يتركها حتى يتنفس الناس قليلاً . . ولم تكن المظاهرات بأكثر من ذلك .

سأله الدفاع .

– لماذا استقلت من رئاسة الوزارة فى عام ١٩٤٢ .

قال :

– حدث خلاف فى وجهة النظر بينى وبين الحزبين المشتركين فى الوزارة : فيما يتعلق بالسياسة العامة . . فكان لابد أن أستقيل !

قيل له :

– ألم يكن للإنجليز تأثير فى الاستقالة ؟

أجاب عن السؤال بسؤال آخر :

– إنجلترا لها تأثير فى الاستقالة . . لم أفهم هذا السؤال !

أعاد الدفاع سؤاله بطريقة أخرى :

– ألم تتخذ إجراءات من جانب إنجلترا من شأنها صعوبة أو استحالة استمراركم فى الحكم ، وطلبات لم تكن فى صالح مصر .

يتهرب من الجواب . . قال :

– هذا سر من أسرار الدولة وواجبى ألا أشير إليها .

ويسأله المحامون :

– قال رئيس الوزراء السابق على ماهر باشا إن أمين عثمان أخبره أنك عرضت عليه أن يتولى وزارة المالية فى أواخر أيام وزارتك . . وإن على ماهر سأل أمين عثمان قائلاً :

– هل استشرت السفير البريطانى .

– فرد أمين عثمان قائلاً :

– إن السفير قال له لا تقبل ، لأن وزارة سرى باشا تتهاوى .

وقال على ماهر إن السفير عرض على أمين عثمان أن يكون وزيراً فى وزارتك .

– أنا أرفض أن يكلمنى سفير فى أن آخذ أحداً . . وزيراً معى .

سئل :

– هل حدث خلاف بينك وبين السفارة بخصوص تنفيذ المعاهدة ؟

قال سرى باشا :

– سأرد بنعم ، بشرط ألا يعقب هذا الجواب أى سؤال آخر .

– هل أثرت هذه الخلافات على الصلات بينك وبين السفير ؟

– لاشك أنها تركت بعض الأثر .

ويعود الدفاع يحاصر سرى باشا محاولاً الوصول إلى الحقيقة :

– قلت إن الاستقالة سببها الخلاف بين الحزبين المشتركين فى الحكم .

– نعم .

– هل اتصل بك السفير . . إثر المظاهرات أو سببها :

– لم يحدث .

– هل لهذه المظاهرات أى أثر فى حادث ٤ فبراير ؟

– لا أعتقد ، ولم يطلب منى أحد مطلقاً أو يكلمنى أحد فى هذه المظاهرات .

– هل كنت تنفذ المعاهدة فى أثناء توليك الوزارة ؟

– كنت أنفذ المعاهدة تنفيذاً تامًّا .

وأجابه سرى باشا بالنسبة للسؤال الأخير . . هى أصدق إجابة أدلى بها أمام المحكمة . . أما فى باقى الأسئلة فإن سرى باشا لم يكن يعلم أن السفير البريطانى كان يبعث إلى حكومته ببرقيات تفصيلية سيجئ يوم تنشر فيه !

إن حسين سرى أدلى بشهادته فى جلسة ١٣ يناير ١٩٤٨ . . نفس الأيام تقريباً – من نفس الشهر – التى بشهدت تردد حسين سرى بين رئاسة الوزارة . . ومقر السفارة . . ولكن قبل ٦ سنوات !

وفى أثناء الشهادة كان حسين سرى يتمسك بأنه لا يستطيع إفشاء أسرار الدولة .

وكان يسأل رئيس المحكمة إذا كان من حقه أن يجيب ، أو لا يجيب ، فإذا قال له رئيس المحكمة عبد اللطيف محمد إنه حر فى الإجابة . أو الصمت ، التزم الصمت !

. . ولكن هذه الشهادة من جانب سرى تفسر شيئاً واحداً .

إنها توضح السبب فى أن حسين سرى شكل الوزارة ، أو أعاد تشكيلها ٤ مرات . . وأنه وهو يشهد أمام القضاء كان يعرف أن القصر – سنة ١٩٤٨ والسفير البريطانى يملكان تعيين رؤساء الوزارات فى مصر !

* * *

ونعود إلى الأحداث ونتابعها صباح الاثنين ٢ فبراير ١٩٤٢ .

حسين سرى سيقدم استقالته إلى فاروق فى الثانية عشرة والنصف بعد الظهر .

ولامبسون سيقابل (فاروق) فى الواحدة وسيطلب إليه أن يستدعى مصطفى النحاس .

هذا هو الموقف فى القاهرة . .

ما هو موقف لندن ؟

ما رأى سكريفنر مدير القسم المصرى فى وزارة الخارجية البريطانية ، وما رأى السير موريس بيترسون وكيل الخارجية المساعد .

وما رأى السير ألكسندر كادوجان وكيل الوزارة :

وأخيراً موقف أنتونى إيدن وزير الخارجية ، الذى فكر قبل ذلك فى عزل فاروق .

لابد من متابعة البرقيات بين القاهرة ولندن وبالعكس .

ولابد من متابعة المذكرات المتبادلة بين القسم المصرى فى وزارة الخارجية . . ثم وزير الخارجية .

ولابد من قراءة محاضر اجتماع مجلس وزراء حكومة الحرب برئاسة تشرشل ، فإن كثيراً من

القرارات الخاصة بمصر صدرت فى لندن . . أصدرها مجلس وزراء الحرب . . ونفذها المسئولون هنا فى القاهرة . . فى ذلك الزمان .

* * *

فى مذكرة كتبها السير موريس بيترسون فى ٢٧ يناير ١٩٤٢ . والمنشورة فى الفصل الثانى من هذا الكتاب تحدث عن التسلسل المعتاد للتغيرات السياسية فى مصر أو تتابع الوزارات المصرية .

ويوم الاثنين ٢ فبراير يكتب بيترسون مذكرته الثانية عن تسلسل تتابع الوزارات فى مصر . قال :

يمر الحكم فى مصر بدورات ثلاث ، كما قلت من قبل :

١ – رئيس وزراء مقبول منا . . ومن الملك .

٢ – رئيس وزراء من رجال القصر .

٣ – حكومة شعبية .

ولقد وصلت الأمور الآن فى دورة الحكم فى مصر إلى نهاية المرحلة الأولى . . وهى أن رئيس وزراء مصر المقبول لدينا . . والمقبول لدى الملك . . قد تلقى أخيراً طعنة فى الظهر من جانب الملك .

والدورة . . أو النقطة الثانية التى تثار الآن – وفوراً – هى أن السفير ورئيس الوزراء المصرى يريدان تجاوز المرحلة الثانية – تعيين وزارة كاملة من رجال القصر ، لأننا نرغب فى أن ندع الملك يخرج بنفسه من ورطته – والمضى قدماً إلى تعيين وزارة وفدية خالصة .

وأعتقد أن حسين سرى ، وربما السير لامبسون أيضاً ، متأثران إلى حد ما بكراهيتهما الشخصية لعلى ماهر وعدم ثقتهما به . وهما أمران يقومان على أسس جيدة جداً – وهو أن – على ماهر – هو الشخص المرجح أن يعينه الملك رئيساً للوزارة . . إذا ترك وشأنه .

وبالنسبة للسفير فإن مشاعره تزداد حدة ، لأن على ماهر كان حتى سنوات قليلة قرة عين السفير .

إن تعيين حكومة وفدية خالصة ، ونحن فى زمن الحرب ، أمر يجب أن ننظر إليه بتخوف حقيق .

إن السير لامبسون لم يسبق له أن تعامل مع حكومة وفدية خالصة .

وأحب أن أذكر أن سلوك النحاس باشا عندما كان رئيسا لهيئة المفاوضات المصرية التى ضمت كل الأحزاب ووقعت معاهدة ١٩٣٦ . . هذا السلوك لايلقى الضوء ، ولا يصلح

معياراً ، لسلوك النحاس كرئيس وزراء حزبى فى مرحلة مابعد المعاهدة .

وإنى لا أشعر بارتياح كبير لهذا كله .

ونحن نستطيع أن نعالج الموقف إذا تطور وذلك على هدى برقيات السفير .

والواضح أن دعاية الملك قد اكتسبت قوة . . والوفد وحده هو الذى يستطيع مقاومة تلك الموجة العارمة من الدعاية للملك .

ولكن . . إذا اتسع الوقت والظروف ، وحرية التصرف يجب أن ندعها للسفير ، فإنى أرجو لو عولجت الأمور بطريقة أخرى . .

وهذه المذكرة تظهر عدة حقائق :

* * *

● إن هناك تياراً فى وزارة الخارجية البريطانية يتمسك بالعداء التقليدى البريطانى للوفد . . ويعارض التقارب بين لامبسون والنحاس .

● إن لامبسون كان يساند على ماهر قبل سنوات . . ولذلك لم يتخذ موقفاً عدائيا منه عندما ساعد – أى على ماهر – على إقالة النحاس عام ١٩٣٧ .

ولكن الأمور تنطلق فى اتجاهها المحتوم ، ولايستطيع أحد وقفها .

* * *

استقال سرى . .

واجتمع لامبسون بفاروق ثم بعث لحكومته محضر الاجتماع .

برقية رقم ٤٤٩ .

بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢

من السير مايلز لامبسون .

إلى وزارة الخارجية فى لندن .

عاجل .

١ – فى الساعة الواحدة بعد الظهر استقبلنى الملك فاروق . وكان وديًّا أكثر من المعتاد .

٢ – أوضحت لماذا طلبت هذا الموعد العاجل .

قلت :

– لقد استقال سرى باشا منذ قليل . ومن الضرورى بالنسبة لى كممثل للحلفاء فى مصر أن أتأكد أنه لن يعين شخص لاتتوافر فيه الصفات التى تؤهله لتنفيذ التزامات المعاهدة على الوجه الأكمل .

٣ - قدمت إليه النقاط الأربع التى ذكرتها فى برقيتى رقم ٤٤٣ .

وقرأت له المادة الخامسة من المعاهدة كيلا يكون لديه أى شك .

٤ - وافق جلالته - دون تردد - على أن النقطتين الأولى والثانية نقطتان أساسيتان ومناسبتان .

وبالنسبة للنقطة الثالثة فقد قرر بالفعل الاجتماع بالنحاس .

وأشار إلى أنه يعمل فى سبيل تشكيل حكومة وطنية . .

واعترف بأنه لايعرف شخصاً - غير النحاس - يستطيع أن يرأس مثل هذه الحكومة .

وقال إن علاقاته بالنحاس - لحسن الحظ - أفضل كثيراً فى الوقت الحاضر .

ولقد كان أحمد ماهر - رئيس مجلس النواب - حكيماً بحيث أدرك أنه ليس «رجل الساعة الآن» - وكان قد أصيب بأزمة قلبية خفيفة .

ولكن جلالته كان أقل وضوحاً فيما يتعلق بما إذا كان سيستدعى النحاس قبل الظهر . على الرغم من أنه حرص على ألا يقول أنه لن يستقبله .

أوضحت مرة أخرى أنه ينبغى إبلاغى - هذه الساعة - بأنه تم استدعاء النحاس .

ولم أستخدم أية تهديدات . ولكنى كنت حاسماً .

وطرحت بعد ذلك النقطة الأخرى وهى أنه لاينبغى أن تكون هناك إضرابات أو متاعب . وإنى أفترض أنه سيتم اتخاذ جميع الاحتياطات . وأكدت المسئولية الخطيرة التى ينطوى عليها عدم اتخاذ مثل هذه الاحتياطات .

أجاب جلالته أنه لن تكون هناك اضطرابات .

وقال إنه أرسل هذا الصباح إلى الطلبة الذين تجمعوا عند القصر لإبلاغهم أن عليهم العودة إلى دراستهم والتزام الهدوء .

٥ - التقيت بحسنين قبل أن أغادر القصر . وأبلغته ماحدث .

قلت له إنه يجب أن يسعى ليستدعى الملك النحاس قبل ظهر الغد .

اعترض حسنين بشدة على ذلك .

قال إن مشروع القصر هو تشكيل حكومة مؤقتة تمهد الطريق لتشكيل حكومة ائتلافية فى النهاية برئاسة النحاس . ولكنه كان أقل وضوحاً فيما إذا كان النحاس سيستدعى فوراً بالنسبة للحكومة المؤقتة . وقال إنه إذا استدعى النحاس فوراً - كما أصر أنا - فإنه سيسيطر نتيجة لذلك على كل شىء . وسنفقد فرصة وجود معارضة منظمة (من السعديين) بشكل مناسب لتعمل «كفرامل» عندما يتم فى النهاية تشكيل الحكومة .

وفى نفس الوقت ، فإن حسنين يستطيع أن يضمن استبعاد العناصر المرتبطة بعلى ماهر من الحكومة المؤقتة المقترحة .

قلت :

– بناء على موقف الوفد – حتى الآن فإنه من الصعب تصور موافقة النحاس – أو الوفد – على مثل هذه الحكومة المؤقتة ، وبالأحرى ، حكومة ائتلافية فيما بعد .

ولذلك فإن وجهة نظرى لاتزال كما هى :

إننى آمل بشدة أن أسمع قبل ظهر الغد أنه تم استدعاء النحاس للتشاور .

ومن الضرورى أن يوافق النحاس تماماً باعتباره مثل الأغلبية فى البلاد – على أى شىء يتقرر عمله سواء كان حكومة انتقالية أو ائتلافية .

ويبعث السفير إلى حكومته برقية تصل لندن فى الرابعة وعشر دقائق من بعد ظهر يوم ٢ فبراير أيضاً . . أى قبل اجتماع حكومة الحرب بخمسين دقيقة . . وقد حملها إيدن معه إلى قاعة الاجتماع .

وفى هذه البرقية وصف السفير المظاهرات العنيفة التى قام بها طلبة الجامعات وبين تردد العسكريين البريطانيين فقال :

إن قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط أبدى قلقه ومخاوفه من وقوع اضطرابات فى مصر . . فإن الجيش المصرى قد لايبقى سلبياً .

وقد أشار وزير الدولة البريطانى فى القاهرة إلى أنه ليس أمامنا أن نختار . . وقال إن الوقت يحتم علينا :

١ – القيام بعمليتنا الآن وأن نأخذ فى الاعتبار وقوع اضطرابات مع عودة الهدوء بعد فترة قصيرة . . وكذلك سنفقد بعض ماء وجوهنا .

٢ – عدم القيام بعمليتنا الآن . ونكون متأكدين من استمرار المتاعب فى المستقبل إذا فشلنا فى اتخاذ الإجراء المناسب .

* * *

. . ما أكثر البرقيات التى كتبها لامبسون لحكومته يوم ٢ فبراير أيضاً .

فى البرقية رقم ٤٥١ – يوم ٢ فبراير – يصف لامبسون اجتماعه بأوليفر ليتلتون وزير الدولة وقائد القوات البريطانية لمناقشة الخطة الموضوعية للتعامل مع الملك فاروق «إذا رفض الملك طلباتنا الشرعية التى تنص عليها المادة الخامسة من المعاهدة» .

قال السفير :

« قررنا – وزير الدولة البريطانى ، وقائد القوات البريطانية ، وأنا – أن نتخذ مايلى ونعتبره أبسط الإجراءات :

١ – بحثنا الإجراءات العسكرية لمحاصرة القصر ومقاومة الحرس الملكى فيما إذا اضطررنا لاستخدام القوة . .

٢ – سأبلغ جلالته أننا لانعتبر سلوكه العام سلوك حلفاء ، وسأطلب منه اعتزال العرش .

٣ – إذا وافق سأدعو الأمير محمد على ولى العهد لتولى العرش .

٤ – إذا رفض فاروق التنازل عن العرش سأبلغه أنه خلع وسأتصل بالأمير محمد على .

٥ – إذا رفض الأمير محمد على – وهومالا أتوقعه – فإننا سنحكم مصر حكماً عسكرياً بمقتضى الأحكام العرفية . . حتى تستقر الأمور بقبول أحد الأمراء ولاية العرش أو بإعداد نظام آخر .

٦ – سأطلب من قائد القوات البريطانية أن يرافقنى إلى القصر فى اجتماعى الحاسم بالملك . وسنبلغ جلالته أنه يجب أن يقرر إما اعتزال العرش أو نخلعه وسنتخذ أمامه الإجراءات العسكرية الضرورية التى تحتمها الظروف .

٧ – لايوجد نص فى الدستور بشأن خلع الملك . . فإن قيامنا بخلعه – ولو أنه ضرورى – سيبدو غير دستورى .

وكل محاولة منا لنظهر كحماة للدستور بينما نخرقه بالقوة ستقودنا إلى المتاعب .

ولذلك فإن عملنا يجب أن يقتصر على وضع آخر على العرش بالقوة . . وإننا نصر على أن يعلن الملك الجديد أن ماجرى كان دستورياً . . !

٨ – وإذا اعتزل فاروق أو خلع فإنه يجب إبعاده عن مصر إلى أرض بريطانية .

٩ – وربما يكون من الضرورى فى بعض هذه المراحل إعلان قانون الأحكام العسكرية البريطانى . . ويلغى عند هدوء الحالة .

١٠ – إذا وافق الملك على استشارة النحاس فسنرجئ ذلك إلى حين . . ولكنى سأبقى مقتنعاً بأنه لن يكون هناك سلام حقيقى لنا مادام فاروق يجلس على عرش مصر . . وأن هذه المشكلة – بقاء فاروق على العرش – يجب أن نعالجها فى وقت من الأوقات » .

بقى أن تعطى لندن الضوء الأخضر للسفير ليمضى فى خطته .

وتصل السفير الرسالة والتعليمات فى الساعة الواحدة من صباح ٣ فبراير ، أى بعد ١٢ ساعة من مقابلته للملك .

وبهذه التعليمات ينطلق السفير من الإنذار . . إلى الحصار . . . من إنذار فاروق إلى حصار قصر فاروق .

فى لندن اجتمعت حكومة الحرب برئاسة ونستون تشرشل فى الساعة الخامسة من مساء نفس اليوم – ٢ فبراير – وحضر الجلسة وزراء حكومة الحرب الثمانية – وبينهم أتلى نائب رئيس الوزراء وإيدن وزير الخارجية . واشترك فى الجلسة ١٢ وزيراً آخرين . . فالاجتماع هام . . بدليل حضور هذا العدد الضخم من الوزراء . وكانت مع إيدن – كما قلت – آخر برقيات لامبسون .

وبعد مناقشة العمليات العسكرية وخسائر السفن البريطانية والقروض المقترحة للصين من أمريكا وبريطانيا . . يعرض الموضوع رقم ٤ . . (مصر) فهو الموضوع الذى يلى فى الأهمية هذه المسائل الحيوية المتصلة بالموقف العسكرى . . وربما كانت مصر هى أهم موضوع فى ذلك اليوم . . لأن رد الفعل فى مصر لقرار المقترح . . قد يثير عاصفة دعائية ضد بريطانيا فى منطقة الشرق الأوسط كلها . . خاصة أن الهجوم البريطانى على ليبيا قد فشل . . واحتل روميل بنغازى وأخذ يزحف نحو مصر .

تقول الوثيقة الرسمية عن محضر اجتماع حكومة الحرب :

– لابد أن حكومة الحرب قد اطلعت على البرقيات الواردة من القاهرة التى تتخذ عن أزمة سياسية فى مصر .

لقد اتضح أن حسين سرى شعر بالملل بسبب الموقف الذى يتعرض فيه لوخزات مستمرة من جانب الملك فاروق .

وهو – سرى – على وشك أن يقدم استقالته .

وقد نصح – سرى – الملك فاروق بأن يستدعى النحاس .

وأضاف وزير الخارجية أنتونى إيدن أنه بعث بالبرقية رقم ٥٧٢ إلى سير مايلز لامبسون يوصيه فيها بإقامة اتصال مباشر مع النحاس – إذا أمكن – قبل إعلان استقالة حسين سرى . وإبلاغ النحاس أننا نتوقع منه – إذا تولى الوزارة – أن يتبع موقفاً مؤيداً لمتابعة المجهود الحربى .

وعلى الرغم من أننا لانعترم الانحراف عن المعاهدة ، فإنه لايمكن أن نقيس باليارده وفقاً للمعاهدة التى وقعت منذ ٦ سنوات – كل نقطة خلاف تنشأ مع مصر .

وينبغى أن نتوقع أيضاً أن يقوم النحاس بتصفية بعض العناصر غير المرغوب فيها فى حاشية الملك فاروق .

سأل رئيس الوزراء عما إذا كان وصول النحاس إلى الحكم يعنى إجراء انتخابات عامة .

أجاب وزير الخارجية بأنه يعتقد أن النحاس قد لايصر على إجراء انتخابات إذا شكل وزارة وفدية كما نتوقع .

وقد انتهى الاجتماع بقرار لحكومة الحرب تضمن الموافقة على تعليمات وزير الخارجية للسير مايلز لامبسون .

* * *

ويتلقى السفير البرقية التى وافقت حكومة الحرب على كل كلمة فيها . . والتى حددت مستقبل الحكم فى مصر خلال الـ ٣٢ شهراً التالية . .

برقية رقم ٥٧٢ :

بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢ .

مرسلة ٤,١٢ مساء .

من وزارة الخارجية البريطانية

إلى السير مايلز لامبسون

عاجل جداً

١ – إشارة إلى برقياتكم أرقام من ٤٤١ إلى ٤٤٣ – فى أول فبراير – عن التهديد باستقالة رئيس وزراء مصر .

إنى أشارك فى الاستنكار الذى يبدو واضحاً أنكم ورئيس الوزراء تشعران به تجاه الأزمة الجديدة التى أثيرت بدرجة من الطيش لامثيل لها حتى فى التاريخ السياسى المصرى .

٢ – على الرغم من أن الأسباب المباشرة التى أبداها رئيس الوزراء لاعتزامه الاستقالة ليست مقنعة فى حد ذاتها ، فإننى أعتقد أن السبب الحقيقى هو أنه قد مل ببساطة ذلك الموقف الذى يتعرض فيه لوخزات مستمرة بطريقة أصبح فيها من المتعذر على حكومة صاحب الجلالة وعليكم حمايته منها .

وإذا كان الأمر كذلك فإنى أتعاطف معه تماماً .

٣ – إنى أترك لحسن تقديرك تماماً مواجهة الموقف الذى أدرك أنه قد يتطور بسرعة لا تسمح بتبادل وجهات النظر تلغرافيا .

ومع ترك الموقف لحسن تقديرك – وهو ماأعيد تأكيده – فإن الطريق الذى أوصى به فى الظروف التى وضعتها فى برقياتك هو كما يلى :

– ينبغى أن أن نقيم اتصالا مباشراً مع النحاس قبل إعلان استقالة رئيس الوزراء إذا كان ذلك ممكناً .

وينبغى ألا نتردد فى وضع الموقف أمامه بصراحة على أساس الخطوط التالية :

لقد أثيرت أزمة سياسية بطريقة طائشة . وفى زمن الحرب ، وبين الحلفاء .

وليس هناك مبرر يدعو حكومة صاحب الجلالة لأن تخفى اهتمامها بأن تجرى معها مشاورات لحل هذه الأزمة .

وقبل أن يحدث هذا فإنك تجد أنه من الضرورى أن يكون لديك بعض الدلائل عن وجهة نظر النحاس فى المسائل الثلاث التالية التى لابد ستكتسب أهمية كبرى فى تحديد علاقتك بالحكومة الجديدة إذا حدث التغيير فعلا .

وهذه النقاط هى :

(ا) أن حكومة صاحب الجلالة لاتزال تشارك النحاس اعتزازه المشروع وارتياحه لتوقيع معاهدة التسوية منذ ست سنوات .

وهى لاتعتزم الخروج على هذه التسوية ، ولكنها ترحب بأية بادرة تشير إلى تفهم النحاس أنه فى زمن الحرب ، ومن أجل مصلحة الحليف الذى يقاتل ، فإنه لايمكن قياس كل نقطة تثار « باليادرة » وفقاً لأحكام المعاهدة .

وفى مثل هذه الظروف فإننا نتوقع أن تتخذ الحكومة المصرية موقفاً مؤيداً لمتابعة المجهود الحربى وللمتطلبات العسكرية .

وينبغى ألا نتردد – إذا كان ذلك ضروريا – فى أن نقول للنحاس بصراحة كاملة إن الحياد فى هذه الحرب مستحيل بالنسبة لمصر .

إن شيئاً لم يكن ليقف بين مصر وبين زحف الاستعمار الإيطالى لولانا نحن .

إن اتباع مثل هذا الأسلوب – سالف الذكر – يبدو أفضل طريقة توضح للنحاس أننا لانعتزم السماح بإثارة أى سؤال بشأن إعادة النظر فى المعاهدة مهما استمرت الحرب .

(ب) مهما كانت وجهة نظر النحاس فى الحكومة الراهنة ، فإنه لن ينكر – على الأرجح – أن الكثير من متاعبها الحالية ، يرجع إلى مراكز النفوذ الشريرة فى القصر التى يعد من مصلحة مصر . . . ومصلحتنا القضاء عليها .

هل تستطيع إذن أن تعتمد على أن يتبع النحاس نفس الموقف تجاه محسوبى القصر والإيطاليين كما كان رئيس الوزراء الحالى مستعداً لأن يفعل ؟

وإذا أبدى إيماءة ترحيب بتأييده ، نقدم له – بطبيعة الحال – وعداً بذلك .

وإذا كان مستعداً لإضافة على ماهر إلى أسماء هؤلاء الذين يرغب فى التخلص منهم ، فإننا آخر من يجادله فى هذا القرار .

(جـ) من الأهمية بمكان أن يحصل رئيس الوزراء المستقبل على أية علامة تشير إلى رضاء

الملك . ترى هل يؤيد النحاس هذه الفكرة . أو – على الأقل – يقف جانباً ويتركك تضغط على الملك فى هذا الشأن .

– بطبيعة الحال لن تقول ذلك للنحاس ولكن علامة الرضاء الملكى ضرورية للغاية . . لتشجيع الآخرين . . فى وقت يبدو فيه أننا فى بداية مرحلة مضطربة .

٤ – وإذا قدم النحاس تأكيدات مرضية فى النقطتين الأولى والثانية من النقاط الثلاث . فإن لك الحرية فى أن تشجع الملك على اتباع نصيحة حسين سرى وتشكيل حكومة وفدية «وسوف أقدر مثل هذه التأكيدات لا لأنى أتوقع – بالضرورة – أن يبقى بها . وإنما لأنه إذا لم يفعل . فإنه سيعطينا مبرراً قوياً لاستبعاده» .

٥ – ولكن إذا لم يكن موقف النحاس متعاوناً فإنى أشعر أنك ينبغى أن تقوم بمحاولة أخيرة لإقناع الملك بالصلح مع رئيس وزرائه الحالى على الأساس الوحيد الذى يمكن أن يتم عليه الصلح الآن . وهو صدور نوع من التفسير الشخصى الكامل والتراجع من جانب جلالته مع منح رئيس الوزراء نوعاً من التكريم السامى .

وإذا فشلت هذه المحاولة وأبدى جلالته ميلا لتعيين رئيس وزرائه – مع استبعاد على ماهر بسبب صلته الإيطالية – فينبغى أن تكون مقتنعاً بتصرفه هذا . وفى نفس الوقت تحذره من أننا نعتبر الأزمة والتغيير الوزارى غير ضرورين وأنهما أثيراً بطريقة طائشة .

إننا ندرك جيداً ذلك الذى أصبح حلقة لاتتغير من التغييرات الوزارية فى مصر .

أن هذه الحلقة تقوم على أساس استمرار وجود العوامل المسيطرة الثلاث وهى التحالف البريطانى والتاج والرأى العام .

ويجب ألا يفاجأ جلالته إذا تساءلنا فى لندن عما إذا كانت الوسيلة الوحيدة للتخلص من هذه الحلقة التى تعبنا منها بشدة هى خفض عدد العوامل التى تتحكم فيها من ثلاثة عوامل إلى عاملين .

٦ – إذا كان النحاس قد استدعى فعلاً بواسطة الملك قبل أن تعرض عليه خط العمل هذا بالطريقة التى يمكن أن يقودك إليه حسن تقديرك وهو ماأحرص بشدة على تركه لك فإنه ينبغى فى اعتقادى – أن ننتهز أول فرصة ممكنة للحديث إليه على أساس الخطوط المقترحة وأن تبغنا رد فعله .

٧ – إذا قال الملك أنه يفضل فى مثل هذه الظروف استدعاء الوفد بعد أن تكون قد تحدثت إليه على أساس الخطوط الواردة فى الفقرة رقم ٥ – فإنك ينبغى أن تضع شرطاً مطلقاً لموافقتك . وهو أن تتاح لك الفرصة لمقابلة النحاس قبل أن يستدعيه جلالته .

وبهذه الخطوط المحددة وضع الإنجليز النقط فوق الحروف . . وحددوا كل الشروط .

● سرى يعود مع ترضية كافية .

● إذا رفض سرى يجيء النحاس بشروط أهمها ألا يتحدث عن تعديل المعاهدة ، وأن يترك الحياد جانباً ، وأن يوجه اهتمامه الأول لمساعدة القوات البريطانية ، وأن يلتقى بالسفير أولاً لبحث هذه النقاط . ويستبعد الحاشية الإيطالية ويتخلص من عدوه القديم ، وعدو الإنجليز على ماهر . .

● إذا رفض الملك يعزل الملك .

وأصبح السفير البريطانى مفوضاً . . له الصلاحيات والسلطة المطلقة . . وعنده التأييد من حكومة الحرب فى لندن . . وأصبح واجباً على مجلس الحرب فى القاهرة – الذى يضم القواد العسكريين البريطانيين فى مصر والشرق الأوسط . أن ينفذوا تعليمات السفير . . الذى كان قد بدأ فعلاً يتحرك .

* * *

وتصل السفير بعد قبيل البرقية رقم ٥٧٤ وفيها يقول إيدن :

برغم أنى حريص على أن أترك لك حرية التصرف فإن اقتراحاتى وتعليماتى التى قد تساعدك . . تعد الآن لترسل لك بالشفرة .

ومن المفيد لك أن تحاول إقناع رئيس الوزراء بتأجيل استقالته حتى يتاح لك الوقت الكافى لدراسة مقترحاتى .

وتسلم لامبسون قبل ظهر الثلاثاء ٣ فبراير تفويضاً جديداً من لندن باتخاذ الإجراءات الضرورية التى يراها .

أما تعليمات إيدن ومقترحاته – وقد تضمنتها هذه البرقية فهى تنص على مايلى :

قال إيدن :

كل ما أبعث به إليك هو مجرد اقتراحات تساعدك . . وكان من رأيى منع انتصار الملك . وإنى أوافق على تصرفك معه .

ويطلب إيدن شيئاً واحداً محدداً : «آمل أن تقابل النحاس كما اقترحت عليك . . سواء تولى المنصب . . أو لم يقبله بعد ! !

إن تعليمات لندن تفتح أمام كل المسئولين السياسيين فى مصر أبوابا متعددة . .

تفتح باب البطولة . والتضحية . وإنكار الذات . والإيثار .

تفتح أمام فاروق باب البطولة على مصراعيه ليرفض أن يفرض عليه الإنجليز وزارة

مصرية . . وكان قبل ذلك قد خضع لإنذارهم عندما عزل على ماهر . .

ولكن ثمن البطولة أن يعتزل فاروق العرش . . أو يخلع عن العرش . .

وتفتح أمام النحاس باباً دخله من قبل سعد زغلول . . عندما رفض أن يتولى الوزارة فى أواخر أيامه حتى لايضرب ميناء الإسكندرية بعد أن استدعى اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى سفينة حربية وصلت إلى الإسكندرية عندما فاز الوفد فى الانتخابات .

وتفتح أمام الزعماء المصريين من رجال أحزاب الأقلية باب الرفض . . والتمسك بعدم قبول الوزارة الائتلافية . . ولكنهم تلهفوا عليها .

وأغلقت أبواب المثاليات المصرية .

وبقى باب واحد مفتوح . . وهو الباب البريطانى . . دخل منه الجميع وقد انحنت منهم الرءوس .

* * *

PUBLIC RECORD OFFICE

THIS DOCUMENT IS NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

J 514

12 FEB 1942

Cabinet Crisis in Egypt.

Refers to Cairo Telegram 442 (J 514/38/16).

Prime Minister is determined to resign, the duplicity of King Farouk had been proved and he had not restrained Ali Maher and his associates in any way. As regards his successor Prime Minister said "force King Farouk to send for Wafd" this was His Majesty's Ambassador's own conclusion. It was arranged that His Majesty's Ambassador should see King Farouk half andhour after Prime Minister [illegible] his resignation. If he refused grave consequences would ensue but this was only way to save it. Prime Minister will hand in his resignation at noon. Minister of State concurs.

Previous Paper.

(Minister)

References.

(Date)

(Index)

Next Paper.